



انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين
من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في منطقة القصيم
(المملكة العربية السعودية)

خالد السويل

وزارة الداخلية
المملكة العربية السعودية
turki@gmail.com

سليم القيسي

استاذ مشارك
قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي
جامعة السلطان قابوس
Alquisi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٥/٥/١٦

تاريخ القبول: ٢٠١٦/٦/١٩

انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في منطقة القصيم (المملكة العربية السعودية)

سليم القيسي و خالد السويل

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تعرف انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين، من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في منطقة القصيم. تكونت عينة الدراسة من ٢٣٩ نزلياً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة، وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، استخدمت مقاييس الإحصاء الوصفي، كما تم استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة انعكاس بدائل السجون على البناء الاجتماعي للعائلة جاء مرتفعة وإيجابية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي العام ٤,٣٢، وأن تطبيق بدائل السجون يسهم بدرجة مرتفعة في الاستقرار الأسري والوقاية من التفكك الأسري، وحماية أسر المساجين من آثار الوصم الاجتماعي، وفي توفير المناخ الملائم لأفراد أسر المساجين للعيش كمواطنين فاعلين في المجتمع، وأظهرت النتائج أن انعكاس تطبيق بدائل السجون على البناء الاقتصادي للعائلة جاء بصورة إيجابية وبدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي العام ٤,١٨، وأن تطبيق بدائل السجون يسهم بدرجة كبيرة في الاستقرار الاقتصادي لأسر المساجين من حيث توفير دخل ثابت للأسر، وتوفير الاحتياجات المالية وتحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر المساجين، وفي توفير السكن الملائم لهم، وأظهرت النتائج أن انعكاس تطبيق بدائل السجون على أمن العائلة ووقايتها من الجريمة جاء بصورة إيجابية وبدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٤,٠٩.

وبناءً على نتائج الدراسة فقد صيغت عدد من التوصيات، من أهمها: العمل على تكوين رأي عام لقبول بدائل العقوبات السالبة للحرية من خلال وسائل الإعلام، وضرورة إبراز مدى فاعليتها في حماية أسر المساجين من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترتبة من سجن رب الأسرة، وتوفير الاقتناع لدى القضاء بجدوى تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: بدائل العقوبات، أسر المساجين.

The Counter-Effects Of The Application Of Imprisonment Alternatives On The Families Of The Imprisoned Individuals From The Point Of View Of The Prisoners In The Al-Qaseem Region – SUDIA ARABIA”

Salim Alquisi and Khalid Al-Sowail

Abstract:

The main objectives of this study is to identify the nature of the sequences resulted from replacing the imprisonment punishment on the social, economic and security structure of the families from the point of view of the imprisoned individuals in the Qaseem region of Saudi Arabia. The study sample is composed of 239 jailed individuals representing the Qaseem prisons. In order to answer the main questions, the study used standards of descriptive statistical, and T-Tests of independent samples.

The study has concluded that the degree of the reflection of imprisonment alternatives, as punishments, on the social structure of the family is of a high degree and with positive results from the point of view of the questioned individuals, as the main general average was 4.32. it has been shown that the application of imprisonment alternatives has had high positive results on the stability of the family, prevent social disintegration, protect the family of the jailed people, prevent social stigma, provide suitable atmosphere enables social integration of the families of the jailed individuals. Also, it has been elucidated that the application of alternative punishment has high-positive effects, with 4.18 overall average. Alternative punishments secure the families with fixed income, contributes to their economic welfare, and provide appropriate housing. The analyses indicated that alternative punishments have high positive effects in securing and protecting families from crimes, with overall average of 4.09.

The study recommends that a public-awareness and opinion should be established and widespread in order to publicize recourse to alternative punishments to imprisonment. Furthermore, the effectiveness of alternative punishment should be emphasized in prevent the families from the social, economic and security negative consequences resulted from the imprisonment of the paterfamilias.

Keywords: Families of prisoners, imprisonment alternatives.

مقدمة

السجن مقدار الضرر الناجم عن الجريمة أو مقدار خطورة المجرم، فلم تعد العقوبات السالبة للحرية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الردع العام والخاص، وهذه يستدعي البحث عن بدائل لها، وإن أفضل هذه البدائل ما هو مطبق في الشريعة الإسلامية في جرائم الحدود والقصاص والتعزير؛ فهذه العقوبات هي الأقدر على تحقيق الردع العام، والخاص، والمحافظة على أمن المجتمع واستقراره، وهناك العديد من بدائل العقوبات السالبة للحرية في الشريعة الإسلامية مثل الجلد والوعظ والإرشاد والنفي وغيرها.

ولما كانت الأسرة رحم المجتمع ونواته الأساسية التي يجد فيها الأبناء المناخ الملائم الذي يترعرعون فيه بجميع مراحل طفولتهم وصولاً إلى البلوغ، وفي ظل تنشئة متوازنة خالية من الاضطرابات النفسية والمشكلات السلوكية، فالأسرة نافذة كبيرة يطل منها الطفل على المجتمع، فيتعلم من خلالها معظم الضوابط السلوكية التي تؤهله لمعاملة الآخرين بشكل سليم، فهذا يحتم أن تكون أسر من تقع عليهم عقوبة السجن مركز اهتمام لدى المعنيين عن السياسات الرامية لحماية هذه الأسر من الآثار المترتبة على سجن رب الأسرة (سلام، ١٩٩٧)؛ إذ تتعرض الكثير من أسر المساجين للتفكك الأسري، بسبب الحكم على الأب بالسجن، وغيابه عن الأسرة، وما ينجم عن ذلك من انهيار وحدة الأسرة، وتحلل أو تمزق لنسيج الأدوار الاجتماعية فيها، عندما يخفق أفرادها في القيام بالدور المطلوب منهم على نحو سليم، كما أن تأثير السجن لا يقتصر على حرمان الأسرة منه، بل يتسع تأثير ذلك ليشمل جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لهذه الأسر، إلى جانب ما يقع عليها من وصمة عار تلتصق بأفرادها أينما ذهبوا (عبادة وأبو دف، ٢٠٠٨).

ومن جانب آخر فإن الأهداف المرجوة من وراء السياسات العقابية هو الإصلاح والتقويم من جانب، والردع والزجر من جانب آخر، وبخاصة سياسة العقوبات السالبة للحرية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى حققت سياسة العقوبات السالبة للحرية هذه الأغراض المبتغاة أو بعضها؟ والواقع العملي الذي تفصح عنه الدراسات والتقارير والإحصاءات يؤكد عدم فاعلية سياسة العقوبات السالبة للحرية في تحقيق أي من هذه الأغراض، بدرجة تنذر بالخطر وتستوجب إعادة النظر في سياسة العقوبات السالبة للحرية بوضعها الراهن، أو البحث عن بدائل لهذه العقوبات.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتعريف انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين في منطقة القصيم من المملكة العربية السعودية.

مرت العقوبات السالبة للحرية بصفة عامة (قصيرة المدة أم طويلة) بتطورات هامة على مر الزمن؛ ومن ثم فإن دراسة تاريخ العقوبات السالبة للحرية يقتضي استقراء نشأتها وتطورها في عصورها المبكرة، ثم تعرف اتجاه تطورها في العصور الحديثة. ترجع نشأة العقوبة إلى أول وجود الإنسان على الأرض (حسني، ١٩٧٢)؛ فقد لازمت العقوبة المجتمع البشري منذ نشأته، وسارت معه جنباً إلى جنب في تطوره عبر القرون، ومرجع ذلك إلى أن العقوبة نوع من الدفاع الغريزي التلقائي عن النفس يأخذ صورة

اهتم المفكرون منذ القدم بظاهرة الجريمة، مقدمين لها تفسيرات متعددة بهدف فهم جوانب هذه الظاهرة وإيجاد الحلول التي تؤدي إلى الحد منها ومن تهديدها لكيان المجتمع وأمنه واستقراره، وواكب هذا الاهتمام اهتمام آخر بمفهوم العقوبة وفلسفة النظام الاجتماعي إزاءها، وتطور النظرة إليها من كونها أداة انتقام يوقعه المجتمع بالجاني إلى أداة تقويم وإصلاح له. ولما كان الاهتمام بكرامة الإنسان وحقوقه وأمنه هو أساس العدل والسلام فمن الضروري أن يتولى القانون إيقاع العقوبات على مستحقيها، لحماية أفراد المجتمع من الظلم الذي يقع عليهم، والسياسة الجنائية في الدولة لا بد وأن تكون نظاماً متناسقاً لرد الفعل الاجتماعي ضد الجريمة، للعمل على ردع الجاني.

وفي الوقت الحالي تثار الكثير من الشكوك حول أداء السجون لوظيفتها الإصلاحية والوقائية، في ظل المشكلات التي تواجهها السجون اليوم، والتي تتمثل في الازدحام، وارتفاع نسب العودة بين المخرج عنهم، ويرجع الكثير من الباحثين والمهتمين بشؤون الإصلاح والعقاب أن نسب العودة المرتفعة والتي تعد مؤشرات لا تقبل النقاش، إلى فشل البرامج الإصلاحية والعلاجية داخل السجن (العوجي، ١٩٩٢، اليوسف، ٢٠٠٦، آل مضواح، ٢٠٠٩، مهنا، ٢٠٠٣).

وتؤكد نتائج العديد من الدراسات الآثار السلبية لعقوبة السجن على الفرد، بل تمتد لتشمل المجتمع أيضاً. وتتمثل أبرز هذه الآثار التي يتركها السجن على السجين في صعوبة اندماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه، وافتقاده لمصدر رزقه، وحرمانه من الحقوق المدنية، وتعرض أسرته للتفكك والانحيار، إضافة إلى الآثار السلبية على المجتمع والتي من أهمها: إرهاب خزانة الدولة وتعطيل الإنتاج، وإفساد المسجونين وتعليمهم بعض فنون الجرائم الجديدة، وانتشار البطالة، وانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي بين المساجين وأسره.

وللتغلب على مساوئ السجون والتقليل من سلبياتها، نهج القائمون والعاملون بالسجون نهجاً إصلاحياً بديلاً، يقوم على اتخاذ تدابير بديلة لعقوبة السجن، وهذه التدابير تدعو إلى تخطي أسوار السجن، وفتح باب الإصلاح على المجتمع، لكسر طوق العزلة الشديدة التي فرضت على السجن، وأفرزت سلبيات كثيرة جعلت الكثيرين من المختصين يبحثون عن بدائل للسجون (اليوسف، ٢٠٠٦). أضف إلى ذلك التحول الوظيفي الهادف الذي طرأ على السجون بوضعها التقليدي وكان يركز على منع النزلاء من الهرب وعلى الجانب العقابي المجرى من الأهداف الاجتماعية والإصلاحية (الزواهره، ٢٠١٣).

ويمكن القول إن الأخذ والمطالبة ببدائل العقوبات السالبة للحرية لا يعني بأي حال من الأحوال إغلاق السجون نهائياً، أو التساهل مع المخالفين للقانون و الجناة، بل إن المقصود من ذلك أن بعض العقوبات السالبة للحرية لا تناسب العديد من الجرائم غير المقصودة، أو الجرائم التي لا تشكل خطراً على المجتمع، وتكون عقوبتها قصيرة المدة، كما أنها لا تصلح للمخالفين غير الخطيرين، أو الذين ارتكبوا أفعالا بسيطة بالصدفة، بحيث لا تناسب عقوبة

من البدائل للعقوبة السالبة للحرية، ومن أمثلة هذه البدائل: الإفراج الشرطي، والاختيار القضائي، ونظام شبه الحرية. ومن المواقع التي أخذ بها قانون العقوبات الأردني نظام وقف طالب المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين والذي عقد في جنيف عام ١٩٩٥ بالحد من العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة (الكساسبة، ٢٠١٠).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

نظراً لتعرض أسر المساجين للعديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والأمنية نتيجة سجن رب الأسرة وغيابه عنها، إضافة إلى تعرضها للمشكلات الاقتصادية التي تعد أكثر بروزاً وتأثيراً؛ فقد تؤدي تلك المشكلات وما تحدثه من ضغوط إلى انهيار تلك الأسر وعدم تماسك أفرادها، بجانب اعتبار أسر السجناء أسراً غير متكاملة من الناحية البنائية لأن رب الأسرة غير موجود، فهو المسؤول الأول عن الأسرة من حيث التنشئة الاجتماعية والضبط والرقابة، والحزم وإشباع حاجات الأسرة؛ لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في المشكلات التي تفرزها عقوبة سجن رب الأسرة على أسر المساجين، وفي إبراز أهمية البدائل لهذه العقوبات في حماية هذه الأسر من المشكلات المترتبة على سجن رب الأسرة، وتحديد المعوقات التي تقف وراء عدم تفعيل العقوبات البديلة، وفي ضوء ما تقدم ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على بدائل العقوبات السالبة للحرية، والتوسع في معرفة آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على أسر المساجين في منطقة القصيم، وتعرف اقتراحات المساجين بشأن العقوبات البديلة، ثم الوصول إلى برامج تطبيقية تعكسها توصيات هذه الدراسة لتفعيل حماية أسر المساجين من المشكلات التي تترتب على سجن رب الأسرة؛ لهذا فإن مشكلة الدراسة تتحدد بشكل رئيس في معرفة انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وكذلك معرفة البدائل التي يفضلها المساجين أنفسهم، والمعوقات التي تقف وراء عدم تطبيق العقوبات البديلة. تنطلق الدراسة من سؤال رئيس هو: ما انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً في منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية؟

وتتفرع عن هذا السؤال التساؤلات التالية:

- ١- ما انعكاس تطبيق بدائل السجن على الأوضاع الاجتماعية لأسر المساجين من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
- ٢- ما انعكاس تطبيق بدائل السجن على الأوضاع الاقتصادية لأسر المساجين من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
- ٣- ما انعكاس تطبيق بدائل السجن على أمن أسر المساجين ووقايتهم من الجريمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
- ٤- ما معوقات تطبيق بدائل السجن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة

- ١- تبرز أهمية الدراسة من خلال قلة الدراسات التي تناولت موضوع

الانتقام من الجاني والإضرار به (عبدالستار، ١٩٩٢).

وقد تطور مفهوم العقوبة وأعراضها مع تطور المجتمعات البشرية، بحيث لا يقتصر أثرها على مرتكب الجريمة، بل ردع كل من تسول له نفسه التفكير بارتكاب الجريمة، وأصبح الهدف من العقوبة تحقيق العدالة والردع العام والخاص. ففي بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام بالسجون لكونها مؤسسات اجتماعية تهدف إلى الإصلاح والتأهيل، وقد أصبحت العقوبات السالبة للحرية في العصر الحاضر تطبق ضمن سياسة عقابية وجنائية حديثة (نمور، ٢٠٠٤).

كما أن المؤتمرات الدولية قد اهتمت بأنظمة السجون وإصلاحها، وقد بدأ التحسين يظهر على العقوبة السالبة للحرية، وظهرت مدارس فقهية ركزت اهتمامها على السجون كالمدرسة العقابية والإصلاحية (الضحيان، ٢٠٠١).

إلا أن تجربة التطبيق في العصر الحاضر حول أداء السجون لوظيفة الإصلاح والتأهيل والوقاية من الجريمة، أثارت الشكوك، وأخذ البعض يتساءل عما إذا كانت عمليته التأهيل والإصلاح ممكنة واقعياً، أم إنها تصورات ورغبات فقط، يحول دون تحقيقها واقع الحياة والسجن، كما بينت الدراسات الاجتماعية والقانونية أن للعقوبات السالبة للحرية آثاراً سلبية من النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية على المحكوم عليه وعلى أفراد أسرته (الخنعمي، ٢٠٠٨).

فمن الناحية الاجتماعية يصاب المحكوم عليه بوصمة عار تلحق به وبأفراد أسرته، وفقدان الاعتبار الاجتماعي، وتفكك الأسرة، وانحراف الأبناء، والتحقير الاجتماعي للمحكوم عليه ولأفراد أسرته. أما الآثار السلبية النفسية فتبدو من خلال ما يتعرض له المحكوم عليه وأفراد أسرته، من الأمراض النفسية العديدة، مثل: الاكتئاب، والقلق، والشعور بالإحباط، والمهانة، وعدم التكيف النفسي والاجتماعي (طالب، ٢٠٠٢).

ومن الآثار السلبية الاقتصادية: فقدان المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية لوظائفهم وأعمالهم، وانقطاع المورد المالي لأفراد أسرهم، وانتشار البطالة، وحرمان المجتمع من النشاط الإنتاجي للمحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية (القهوجي، ٢٠٠٢). وهناك مجموعة من السلبيات الناتجة عن تطبيق العقوبات السالبة للحرية على النساء ذوات العقوبات القصيرة زمنياً منها: تبادل الخبرات الإجرامية، والتفكك الأسري، والعودة للجريمة، وتعرض السجينات وأسرهن للوصم الاجتماعي المرتبط بالسجناء (لاحق، ٢٠١٣).

وإزاء هذه السلبيات للعقوبات السالبة للحرية تباينت الاتجاهات وتعددت الآراء في مدى فاعلية العقوبات السالبة للحرية، وجدوى الإبقاء عليها أو إبدالها بعقوبات أخرى؛ إذ ظهر اتجاه يطالب بالإبقاء على عقوبة السجن لأنماط من الجرائم أو الجناة، ويرى اتجاه آخر إبدالها بعقوبات أخرى وبخاصة العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة، لما لها من آثار سلبية على المحكوم عليهم، خاصة ممن لا تتوفر لديهم الخطورة الإجرامية (طالب، ٢٠٠٢).

وبسبب ذلك أدخلت كثير من الدول في تشريعاتها الجزائية عدداً

الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر) (ابن منظور، ١٩٧٩) أما التعريف النظري لبدائل العقوبات فقد بينها (الذيابي، ٢٠٠١) بأنها: مجموعة من التدابير التي تحل محل عقوبة السجن وتعمل على تطبيق سياسة منع الجريمة، وهي مجموعة من التدابير التي تحل محل السجن لإصلاح الجاني وحماية الجماعة أو التثبيت من المتهم والكشف عن حاله، وعرفها (اليوسف، ٢٠٠٦) بأنها الإجراءات المجتمعية التي يتخذها المجتمع لمعاقبة المخالفين لنواميس وقوانين المجتمع، والتي تهدف إلى إصلاحهم وتطبيق العقوبة عليهم بسبب مخالفتهم للقوانين دون تنفيذ هذه العقوبة داخل أماكن محددة خصيصاً لذلك، وعزلهم عن المجتمع.

يقصد بها في هذه الدراسة الإجراءات التي يتم إتخاذها لمعاقبة مخالف القانون، وهي إجراءات اجتماعية تهدف إلى إصلاحهم، وتطبيق العقوبة عليهم دون تنفيذ هذه العقوبة داخل السجن، ونظراً لتعدد هذه البدائل وكثرتها، فسوف نركز الدراسة على ما سيتم ذكرها لاحقاً في الدراسة.

العقوبة السالبة للحرية

عرفها (اليوسف، ٢٠٠٦) بأنها ما يصدر من المؤسسات القضائية من أحكام بحق المذنبين، تقضي بحرمان المحكوم عليهم من حريتهم، بإيداعهم في مؤسسة عقابية بقصد إصلاحهم وتهذيبهم، في حين عرفها (الوريكات، ٢٠٠٩)، بأنها تلك العقوبات التي تحرم المحكوم عليه من حريته بإيداعه في إحدى المؤسسات العقابية خلال الفترة الزمنية التي يحددها الحكم القضائي الذي صدر بإدانته، وعرفها (زيد، ١٩٨٠) بأنها مصادرة حرية المحكوم عليه بناء على حكم قضائي عن طريق إيداعه في مؤسسة لمدة معينة بقصد إصلاحه وتأهيله بمختلف الطرق والوسائل، وعرفها (السراج، ١٩٨٣) بأنها عقوبات تحرم المحكوم عليه من حريته بإيداعه في سجن.

النظريات ذات العلاقة

نظرية الوصم الاجتماعي:

القيم والمعايير السائدة عن سلوك بأنه منحرف أو إجرامي (السماطوي، ١٩٨٩). ووفقاً لهذه النظرية فإن ارتكاب الأفراد للجريمة لا يعود إلى الأسباب المحيطة بالفرد، بل إلى طبيعة النظرة التي يحملها المجتمع نحوه، وقد لا يكون السلوك المنحرف موجوداً أو حقيقياً، والمهم هو ردة الفعل الذي يخلق الانحراف، وعلى هذا فالانحراف وفق النظرية هو صناعة اجتماعية وهذا ما ينطبق على السلوكيات المنحرفة التي قد يرتكبها أفراد أسر السجناء من حيث تأثير المجتمع وعاداته وتقاليده التي تدفع إلى مثل هذه الأفعال (القريشي، ٢٠١١).

ومن الجدير ذكره أنه من منطلق أن الوصم الاجتماعي، هو الصفة التي يلصقها المجتمع بالأفراد الذين يدخلون السجن؛ ومن ثم تصاحب هذه الصفة أسر هؤلاء الأفراد بدرجة تحددها الرؤية المجتمعية، وما قد ينجم عنها من تبعات قد تكون سبباً للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تعاني منها أسر المسجونين. سيُعرّف هذا المفهوم بوصفه نظرية، ويلقى الضوء

ببدائل العقوبات السالبة للحرية، أو التي بحثت في أهمية تطبيق هذه البدائل على أسر المساجين؛ فمن ثم يمكن لهذه الدراسة أن تعد في موضوعها إضافة علمية حقيقية، إلى المكتبة العربية ومكتبة الدراسات الاجتماعية والقضائية.

٢- وتبرز أهمية الدراسة من خلال محاولتها الكشف عن مقترحات لتطبيق عقوبات بديلة ذات جدوى وفاعلية وقابلية للتطبيق، بشكل يؤدي إلى تلافي الأضرار والمخاطر الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، الناجمة عن تطبيق العقوبات السالبة للحرية أو على الأقل الحد من آثارها.

٣- تسعى الدراسة إلى الكشف عن الأسس التي يستند إليها تطبيق العقوبات البديلة في كل من علمي الاجتماع والعقاب، وتناقش التفسيرات التي يقف كل منها في مواجهة الآخر ما بين منادٍ بالإبقاء على العقوبات السالبة للحرية ومنادٍ بحتمية تقليص تطبيقها والتوسع في الأخذ بنظام العقوبات البديلة.

٤- تكتسب هذه الدراسة أهمية عملية من محاولتها الكشف عن الكثير من المشكلات التي تواجه أسر المساجين اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً نتيجة تطبيق العقوبات السالبة للحرية على رب الأسرة، لحصر أسبابها وتلافي آثارها أو تقليصها، من خلال ما تقترحه وتكشف عنه من عقوبات بديلة لها سمة الجدوى وقابلية التطبيق بما يحقق مساعي إصلاح السياسة العقابية.

٥- قد تساعد هذه الدراسة الجهات المختصة وأصحاب القرار، على اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية بناءً على ما ستسفر عنه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- تعرف انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين في المجال الاجتماعي.
- ٢- تعرف انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين في المجال الاقتصادي.
- ٣- تعرف انعكاس تطبيق العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين في المجال الأمني.
- ٤- تعرف العوقات التي تعترض طريق تطبيق بدائل العقوبات السالبة في المجتمع السعودي.
- ٥- الكشف عن الفروق الإحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة ل(انعكاس بدائل السجن على البناء الاجتماعي والاقتصادي، وانعكاس بدائل السجن على أمن العائلة ووقايتها من الجريمة، ومعوقات تطبيق العقوبات البديلة)، التي تعزى إلى اختلاف خصائصهم الديموغرافية والنوعية.

المفاهيم الاجرائية

البدائل:

البديل في اللغة بمعنى البديل، وبديل الشيء غيره والخلف منه، وجمعه أبدال، واستبدال الشيء وتبدله به إذا أخذ مكانه. جاء في اللسان: (والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله، والأصل في

على آراء الرواد في هذا الجانب.

نظرية الردع:

تنطلق نظرية الردع من أن العقاب هو وسيلة تحول دون خروج الأفراد على قواعد النظام؛ و من ثم يجب أن يعاقب الفرد حتى لا يعود إلى الفعل الخاطئ، ويمتنع غيره عن تقليده؛ وبهذا ينحصر هدف العقاب في إيجاد ارتباط وثيق في أذهان الناس بين فكرة الخطأ و فكرة الألم بما يؤدي إلى منعه من عودة المخطئ هو أو غيره، إلى الفعل الخاطئ (غانم، ١٩٩٤). فإذا كانت نظرية الجزاء تنظر إلى الماضي باعتبار العقاب مقابلاً يتحمله المخطئ من جراء مخالفة قد صدرت عنه فعلاً، فإن نظرية المنع توضع المستقبل في اعتبارها أكثر مما توضع الماضي؛ إذ ترمي إلى منع وقوع مخالفات جديدة عن طريق توقيع العقاب بسبب مخالفة وقعت فعلاً. والمنع الذي يمكن أن يحققه توقيع العقاب قد يقتصر أثره على المخطئ الذي وقع عليه العقاب حقاً، يصده العقاب وألمه عن العودة مرة أخرى إلى ارتكاب الخطأ. و قد يمتد أثره إلى أفراد المجتمع كله، بحيث يمتنع المجرمون المحتملون أو عدد منهم من ارتكاب الخطأ خوفاً من أن يلحقهم مثل العقاب الذي أصاب المخطئ فعلاً نتيجة لارتكابه خطئه، ولا يأتي ذلك إلا بالإعلان عن العقوبة و جعلها معلومة للكافة لا عند تقريرها فحسب بل عند تنفيذها كذلك (العوا، ١٩٩٨م).

ويرى بيكاريا (Beccaria, 1964) أن فائدة العقوبة لا علاقة لها بالجريمة وقد وقعت بالفعل؛ وإنما نفعها في منع وقوع الجريمة مستقبلاً، فكان وظيفة العقوبة على حد قول بيكاريا، هي الردع والزجر لا التمثيل والتنكيل ولا إزالة الجريمة. هذا الردع ينصرف إلى الجماعة على عمومها، وهو ما يطلق عليه الردع العام، وكذلك ينصرف إلى المجرم نفسه بترهيبه بالعقوبة وإنذاره، وهو ما يسمى بالردع الخاص (السمري، ٢٠٠٩).

الدراسات السابقة

دراسة (البطوش، ٢٠٠٨) حول اتجاهات العاملين والنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن نحو العقوبة السالبة للحرية. وهدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات النزلاء والعاملين في مركز إصلاح وتأهيل -سواقة- نحو ثقافة السجن وأساليب المعاملة العقابية، وكذلك معرفة اتجاهاتهم نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعضوية للعقوبة السالبة للحرية، ونحو أسباب العودة إلى الجرائم، وكذلك معرفة اتجاهاتهم نحو تطبيق بدائل للعقوبة السالبة للحرية. وتكونت عينة الدراسة من ٢٠٠ فرد من نزلاء مركز إصلاح وتأهيل -سواقة- إضافة إلى ٨٠ فرداً من العاملين في المركز نفسه، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

١- وجود اتجاهات إيجابية لدى النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية بشكل عام في حين كانت اتجاهاتهم سلبية نحو مدى تأثير البرامج الإصلاحية، ونحو أسلوب المعاملة العقابية داخل المركز.

٢- وجود اتجاهات إيجابية لدى النزلاء نحو تطبيق بدائل العقوبات

السالبة للحرية ونحو أسلوب المعاملة العقابية والعاملين في المركز. ٣- كانت اتجاهات العاملين في مركز إصلاح وتأهيل -سواقة- نحو تأثير برامج الإصلاح والتأهيل، إيجابية.

دراسة (اليوسف، ٢٠٠٦) بعنوان: آراء القضاة والعاملين بالسجون نحو البدائل الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية: دراسة اجتماعية في الرياض، هدفت الدراسة إلى تعرف رأي القضاة والعاملين في السجون في المملكة العربية السعودية نحو البدائل الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن القضاة يعتقدون أنه من الضروري التفكير في بدائل للسجون مع الإبقاء على العقوبة التقليدية للسجن وأن عقوبة الجلد تمثل البديل الأول المفضل لدى القضاة، وبينت النتائج أن الضباط يشعرون بأهمية التفكير في بدائل للسجون إلا أنهم يرون أن السجن يعتبر خياراً ضرورياً لمعاقبة المجرمين، وأظهرت الدراسة أن الآثار الاجتماعية للسجون على السجن وأسرته غير واضحة المعالم في أذهان الكثير من القضاة والضباط، وأخيراً بينت الدراسة أن بديل الغرامة يمثل المرتبة الأولى كعقوبة بدل السجن حسب آراء الضباط، واتضح أن بعض أفراد العينة لا يعرفون بعض البدائل مما يتطلب المزيد من التوعية بها.

دراسة (العنتلي، ٢٠٠٠) بعنوان: بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدى: دراسة مقارنة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا، وقد هدفت الدراسة إلى البحث عن البدائل التشريعية التي يمكن عن طريقها الابتعاد عن العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدى. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أن العقوبات السالبة للحرية تثير الكثير من المشكلات مثل توحيد العقوبات السالبة للحرية والأماكن التي تنفذ فيها هذه العقوبات والإشراف القضائي والإداري على تنفيذها وبرامج التأهيل والإصلاح التي يجب تطبيقها على النزلاء المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية القصيرة المدى، وغاياته البحث عن بدائل العقوبات في ضوء التشريعات الحديثة.

دراسة ماريون (Marion and Sims, 2003) حول تأثير عقوبة الخدمة الاجتماعية في المجتمع المحلي كعقوبة بديلة للسجن، وقد هدفت إلى تعرف مدى تأثير الخدمة الاجتماعية كعقوبة بديلة للسجن في المجتمع ومدى فاعليتها في التأثير على عودة الأشخاص إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تكليف الشخص الخارج على القانون بعقوبات بديلة في المجتمع أكثر نجاحاً في خفض نسب العودة إلى الجريمة من بقاء الشخص في السجن.

دراسة كيميبي (Kempianen, 2003)، حول تأهيل السجناء في منتجعات خاصة بدل السجن التقليدية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنتجعات التأهيلية الخاصة يمكن أن تكون ذات أثر في سلوك السجناء الجدد، لكنها ليست مجدية مع السجناء المتكرر إجرامهم؛ إذ وجد من خلال الدراسات التتبعية لأفراد تم تأهيلهم في هذه المنتجعات أن النتائج كانت أكثر جدوى لدى المجرمين الذين لم يسبق سجنهم مقارنة بمعتادي الإجرام.

دراسة مايكيل (Michel, 1993) حول بدائل السجن، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تحسين أوضاع السجن على إصلاح

للحرية في محاولة متواضعة لإضفاء الطابع التطبيقي على هذه الدراسة، من خلال تقديم نتائج هذا الجانب لصناع القرار في مجال السياسة الاجتماعية، للتطبيق الفعلي للجوانب القابلة للتطبيق، والتي لا تؤدي إلى ظهور مشكلات أخرى، وتوافق المنظومة القيمية والمعايير السائدة في المجتمع المدروس، أي أن هذه الدراسة حاولت قدر الإمكان الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية لمجتمع الدراسة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ملامح مشكلة الدراسة ووصفها وصفاً علمياً، والرجوع للأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري. واستخدام منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة بهدف تحليلها وتفسيرها لإجابة أسئلة الدراسة المتعلقة بوصف وتحليل انعكاس تطبيق بدائل العقوبات على البناء العائلي في المجتمع السعودي، من وجهة نظر النزلاء المحكومين بالسجن في مراكز الإصلاح والتأهيل بمنطقة القصيم.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة المستهدف من جميع النزلاء المحكومين بالسجن في مراكز الإصلاح في منطقة القصيم القادرين عن التعبير عن آرائهم، والبالغ عددهم نحو ١٣٢٠ سجين (وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١٣) خلال فترة تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من عام ٢٠١٣-٢٠١٤م.

وتم أخذ عينة عشوائية طبقية من المساجين النزلاء في سجون منطقة القصيم، حيث تم اختيارهم من جميع سجون المنطقة، وهي: السجن العام ببريدة، وسجن الرس، وسجن عنيزة. ووُزعت أداة الدراسة (الاستبانة)، على عينة من النزلاء في السجون المذكورة، حجمها ٣٠٠ وحدة معاينة بشكل مناسب لعدد النزلاء فيها؛ إذ وُزعت ١٥٠ استبانة في سجن بريدة، و١٥٠ استبانة في سجن الرس وعنيزة بشكل واحد في كلا السجون. وبعد إجراء التطبيق الذي استمر ١٠ أيام بإشراف الباحث نفسه، رجعت ٢٩١ استبانة، وبعد تفحصها وجد أن ٥٢ استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي؛ وبذلك يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي ٢٣٩ استبانة تشكل ما نسبته ٨٠٪ من حجم الاستبانات التي وُزعت على المساجين أفراد عينة الدراسة في سجون منطقة القصيم، وتشكل ما نسبته ١٨٪ من مجتمع الدراسة الكلي. وقد تُوحي الحذر لكي تمثل العينة المجتمع الأصلي للدراسة، بتوزيع واحد حسب الأهمية النسبية لعدد النزلاء في سجون المنطقة، وفيما يلي خصائص عينة الدراسة:

يتضح من الجدول رقم (١) أن أكثر الفئات العمرية تكرارا كانت الفئة العمرية ١٨-٢١ سنة بنسبة ٢٧,٢٪، تلتها الفئة العمرية ٢٦-٣٥ سنة بنسبة ٢٩,٧٪، ثم الفئة العمرية ٣٦-٤٥ سنة بنسبة ٢١,٨٪، ثم أخيراً الفئة العمرية أكثر من ٤٥ سنة بنسبة ١١,٣٪.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن أكثر أفراد العينة الدراسية هم

المساجين والتقليل من نسب العودة إلى الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خلصت الدراسة إلى أن تحسين أوضاع السجون لن يؤدي إلى حلول عملية لمشكلات السجون الحالية، ولا إلى إصلاح المساجين، وأن السجون القديمة والسجون الحالية تركز على العقوبة - وإن برزت في ثوب إصلاح- وهذا ما جعل السجون فاشلة بوضعها الحالي حتى مع كل ما يقال عن تطور البرامج الإصلاحية، فهي تظل عاجزة عن تعديل السلوك الإجرامي للمنحرفين.

دراسة ساك (Sack, 1976) بعنوان: أطفال آباء مسجونين، وهدفت الدراسة إلى تتبع تأثيرات انفصال الأب عن الأسرة ودخوله السجن على أفراد الأسرة الذكور، وأظهرت هذه الدراسة التي شملت دراسة ست أسر في ولاية واشنطن، أن الأبناء قد انخرطوا في أعمال إجرامية؛ فقد أظهرت الدراسة أن أحد أبناء هذه الأسر أصبح لصا وسارقا، وأن أحد الأبناء قد قام بسرقة السيارات، وآخر تعرض للقتل بسبب مقاومته لانحراف أمه في علاقات جنسية غير مشروعة، وبعض الأبناء الآخرين قد تعلموا تعاطي المخدرات في أعمار صغيرة.

دراسة سكينر (Schneller, 1975) بعنوان: الآثار النفسية والاجتماعية للسجن على أسر السود في ولاية تكساس في الولايات المتحدة، وهدفت الدراسة إلى معرفة التغيير الذي حدث في بعض مجالات حياة الأسر قبل سجن رب الأسرة وبعده. ولتحقيق أهداف الدراسة صُمم مقياس لسؤال زوجات المسجونين لمعرفة كم تغير حدث في ظروف ومجالات محددة في حياة الأسرة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن سجن رب الأسرة كانت له تأثيرات سلبية مختلفة على حياة الزوجة والأطفال وظروفهم المعيشية، وأظهرت الدراسة أن التقبل الاجتماعي لأسر المسجونين ممكن خاصة في الطبقات الدنيا والمتوسطة.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المذكورة العربية منها والأجنبية، نلاحظ وجود نقص في الدراسات السعودية في موضوع هذه الدراسة، على رغم أهمية تعرّف انعكاس بدائل السجون على البناء العائلي لأسر المساجين. ويمكن القول إن انعكاس سجن رب الأسرة على البناء الاجتماعي والاقتصادي والأمني لأسر المساجين، لم يتم تناوله من قبل على حد علم الباحث؛ لذا تتميز الدراسة الحالية بأنها الدراسة الأولى التي تناولت العقوبات البديلة متغيراً مستقلاً على البناء الاجتماعي والاقتصادي والأمني لأسر المساجين. ومن الملاحظ أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على بدائل العقوبات السالبة للحرية من وجهة نظر الباحثين من خلال طرح بدائل مختلفة يمكن أن تقلل من الآثار السلبية المترتبة على تطبيق الأحكام التقليدية للسلوك المنحرف والجريمة بشكل عام، والذي عادة ما يتمثل بسجن المتهم أو الشخص المرتكب للسلوك الذي يعاقب عليه القانون. وتختلف هذه الدراسة من حيث التوسع في تعرف اتجاهات عينة الدراسة لتشمل إضافة إلى البدائل المقترحة الاتجاهات نحو تأثير السجن على واقع الأسرة التي ينتمي إليها السجين من حيث تأثيرها السلبي بتعطيل الأدوار الطبيعية لأحد أفرادها الفاعلين مما يشكل حالة من احتمالية حدوث التفكك الأسري الذي قد ينتج عن ذلك، أضف إلى ذلك أن الدراسة الحالية حاولت التركيز على معوقات تطبيق بدائل العقوبات السالبة

المجالي، ٢٠١١، البطوش، ٢٠٠٨). بُنِيَتْ أداة الدراسة التي تكونت من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات العامة عن خصائص عينة الدراسة من المساجين في سجون منطقة القصيم طبقاً للعوامل الشخصية التالية: العمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، والدخل، ونوع الجريمة المرتكبة، وعدد مرات دخول السجن، ومدى زيارة الأهل، ومدى الشعور بالسعادة من زيارة الأهل والأصدقاء.

الجزء الثاني: يتضمن المحاور الفرعية التالية:

- ١- محور العقوبات البديلة المقترحة من قبل السجناء.
- ٢- محور تقييم أثر العقوبات البديلة في حال تطبيقها.
- ٣- محور تقييم أثر العقوبات السالبة للحرية على أفراد عينة الدراسة، من حيث: الانحراف السلوكي، والمشكلات التي يتعرضون لها في السجن.

الجزء الثالث: يتضمن ثلاثة محاور تقيس مدى انعكاس بدائل السجن على البناء العائلي، من حيث:

- ١- انعكاس بدائل السجن على البناء الاجتماعي، ويقاس بالفقرات ١٠-١.
- ٢- انعكاس بدائل السجن على البناء الاقتصادي، ويقاس بالفقرات ٢٠-١١.
- ٣- انعكاس بدائل السجن على أمن العائلة ووقايتها من الجريمة، ويقاس بالفقرات ٣٠-٢١.

الجزء الرابع: يتضمن محورا واحدا لقياس معوقات تطبيق العقوبات البديلة، ويقاس بالفقرات ١٠-١.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة ستتم معاملتها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع متوسط منخفض
(٣,٥ فما فوق) (٣,٤٩-٢,٥) (٢,٤٩ فأقل)

صدق وثبات أداة الدراسة

اختبارات الصدق: عُرِضَتْ أداة الدراسة على (٥) من المحكمين المختصين من أساتذة كلية العلوم الاجتماعية (قسم علم الاجتماع)، وكلية العلوم التربوية في جامعة مؤتة، للتحقق من مدى صدق فقرات الأداة، وأخذ بملاحظاتهم، حيث أُعيدت صياغة بعض الفقرات التي رأى المحكمين ضرورة ذلك، كما أُجريت التعديلات التي طلبها المحكمون بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الأداة في فقراتها.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ذلك باستخدام معامل كرنباخ الفا Alpha Cronbach، وجاءت قيمة معاملات الثبات لمحاو الدراسة كما في الجدول رقم (٥).

من فئة المتزوجين بنسبة ٦٥,٣٪، ثم فئة الأعزبان بنسبة ٣٤,٧٪، ويلاحظ من الجدول خلو عينة الدراسة من فئة المطلقين والأرامل. ويظهر من الجدول رقم (٣) أن مستوى الدخل لمعظم أفراد عينة الدراسة جاء بمستوى منخفض؛ إذ تبين أن فئة الدخل أقل من ٢٠٠٠ ريال قد جاءت بالترتيب الأول بنسبة ٥٣,٥٪، تلت ذلك الفئة ٢٠٠٠-٤٠٠٠ ريال بنسبة ١٧,٦٪، ثم جاءت الفئة أكثر من ٤٠٠٠ ريال بنسبة ١٥,٩٪، ثم أخيراً جاءت الفئة دون دخل بنسبة ١٣,٠٪. ويظهر من الجدول رقم (٤)، أن أفراد عينة الدراسة ممن دخل السجن لأول مرة قد شكلوا ما بنسبة ٥١,٥٪، ثم تلا ذلك الذين سبق أن سجنوا لمرتين بنسبة ٢٣,٨٪، ثم أخيراً الذين سبق أن سجنوا ثلاث مرات أو أكثر بنسبة ٢٤,٧٪.

أداة الدراسة

بعد إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، مثل دراسة (آل مضواح، ٢٠٠٩،

الجدول (١) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

فئات متغير العمر بالسنوات	العدد	النسبة المئوية %
٢٥-١٨	٨٩	٣٧,٢
٢٥-٣٦	٧١	٢٩,٧
٤٥-٣٦	٥٢	٢١,٨
أكثر من ٤٥	٢٧	١١,٣
المجموع	٢٣٩	١٠٠

الجدول (٢) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
متزوج	١٥٦	٦٥,٣
عزب	٨٣	٣٤,٧
المجموع	٢٣٩	١٠٠

الجدول (٣) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

فئات الدخل الشهري (ريال سعودي)	العدد	النسبة المئوية %
لا دخل	٣١	١٣
أقل من ٢٠٠٠	١٢٨	٥٣,٥
٢٠٠٠ - ٤٠٠٠	٤٢	١٧,٦
أكثر من ٤٠٠٠	٣٨	١٥,٩
المجموع	٢٣٩	١٠٠

الجدول (٤) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب عدد مرات دخول السجن

عدد مرات دخول السجن	العدد	النسبة المئوية %
مرة واحدة	١٢٢	٥١,٥
مرتان	٥٧	٢٣,٨
٣ مرات	٥٩	٢٤,٧
المجموع	٢٣٩	١٠٠

جدول (٥) معامل الثبات (كرنباخ الفا) للمحاور والدرجة الكلية للمقياس

المحاور	معامل الثبات
انعكاس بدائل السجن على البناء الاجتماعي	٠,٨٧
انعكاس بدائل السجن على البناء الاقتصادي	٠,٨٠
انعكاس بدائل السجن على أمن العائلة ووقايتها من الجريمة	٠,٨٠
الكلية للمقياس	٠,٨٩

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لفقرات محور انعكاس تطبيق بدائل السجن على البناء الاجتماعي لأسر المساجين

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	تساعد العقوبات البديلة على الاستقرار الأسري والوقاية من التفكك الأسري	٤,٤٦٠	٠,٩٩٩	مرتفع
٣	تساعد العقوبات البديلة على حماية أسر المسجونين من آثار الوصم الاجتماعي	٤,٣٩٣	٠,٩٢٨	مرتفع
٧	تسهم العقوبات البديلة في توفير المناخ الملائم لأفراد أسر المسجونين ليصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع	٤,٣٦٤	٠,٩٩٠	مرتفع
٢	تسهم العقوبات البديلة في حماية أفراد أسر المسجونين من التشرد والفقر والحرمان	٤,٣٤٣	١,٠٤٥	مرتفع
٦	تسهم العقوبات البديلة في تغيير نظرة المجتمع السلبية لأسر المسجونين	٤,٣١٨	١,٠٧٣	مرتفع
٨	تسهم العقوبات البديلة في إكساب أسر المسجونين المهارات الاجتماعية اللازمة للاندماج في المجتمع	٤,٣١٤	١,٠٢٤	مرتفع
٤	تساعد العقوبات البديلة على زيادة الروابط الاجتماعية بين أسر السجناء والأسر الأخرى (الجييران)	٤,٣٠٥	١,٠٢٢	مرتفع
١٠	تساعد العقوبات البديلة على تقبل أسر المساجين في المناسبات الاجتماعية	٤,٣٠٥	١,٠٠٦	مرتفع
٩	تسهم العقوبات البديلة في زيادة انتماء وولاء أسر المسجونين للدولة	٤,٢٩٧	١,٠٥٣	مرتفع
٥	تسهم العقوبات البديلة في حماية أفراد أسر المسجونين من العنف الأسري	٤,١٥١	١,٢٤٤	مرتفع
	الاتجاه العام	٤,٣٢	٠,٨٥	مرتفع

على البناء الاجتماعي لأسر المساجين، جاءت بصورة إيجابية وبدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٤,٣٢، بانحراف معياري (٠,٨٥). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات، بين الوسط (٤,٤٦) حداً لأعلى منسوب الفقرة رقم (١)، والوسط (٤,١٥١) حداً لأدنى منسوب الفقرة رقم (٥).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور، أن جميع الفقرات جاءت بمستوى مرتفع، مما يشير إلى أهمية هذه الفقرات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة؛ إذ تبين أن تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية الذي يسهم في الاستقرار الأسري والوقاية من التفكك الأسري، من أهم الانعكاسات الإيجابية على البناء الأسري، وجاءت في الترتيب الأول بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٤٦ بانحراف معياري ٠,٩٩، وجاء في الترتيب الثاني بدرجة مرتفعة الفقرة "تساعد العقوبات البديلة على حماية أسر المسجونين من آثار الوصم الاجتماعي"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٩ بانحراف معياري ٠,٩٢٨، وفي الترتيب الثالث الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير المناخ الملائم لأفراد أسر المسجونين ليصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٦ بانحراف معياري ٠,٩٩، وفي الترتيب الرابع الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في حماية أفراد أسر المسجونين من التشرد والفقر والحرمان"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٤ بانحراف معياري ١,٠٤، وفي الترتيب الخامس الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في تغيير نظرة المجتمع السلبية لأسر المسجونين"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣١ بانحراف معياري ١,٠٧، وفي الترتيب السادس الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في إكساب أسر المسجونين المهارات الاجتماعية اللازمة للاندماج في المجتمع"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣١ بانحراف معياري ١,٠٩، وجاء في الترتيب السابع الفقرة "تساعد العقوبات البديلة على زيادة الروابط الاجتماعية بين أسر السجناء والأسر الأخرى

يتضح من الجدول تمتع المقياس بكافة محاوره بدرجة مرتفعة من الثبات؛ إذ انحصرت معاملات الثبات بين (٠,٨٠ - ٠,٨٨)، وتعد هذه النسب مقبولة لغايات التحليل الإحصائي وتعميم هذه الدراسة.

٦,٣ أساليب المعالجة الإحصائية

لإجابة أسئلة الدراسة، استُخدمت أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS.V-20):

- ١- مقياس الإحصاء الوصفي، لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، من أجل إجابة أسئلة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- ٢- استخدام اختبار تي (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات حسب المتغيرات المستقلة المصنفة إلى مجموعتين.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي إجابة أسئلة الدراسة، وفقاً لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية، حول إجابات أفراد عينة الدراسة من المساجين في منطقة القصيم، نحو مدى انعكاس تطبيق بدائل السجن على البناء العائلي.

إجابة أسئلة الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول (ما انعكاس تطبيق بدائل السجن على البناء الاجتماعي لأسر المساجين، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟):

ومن أجل إجابة هذا السؤال أُوجِدَت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، حول انعكاس تطبيق بدائل السجن على البناء الاجتماعي لأسر المساجين، ورُتِبَت بشكل تنازلي حسب المستوى، والجدول رقم (٦) يبين هذه النتائج.

تشير النتائج في الجدول إلى أن درجة انعكاس تطبيق بدائل السجن

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لانعكاس فقرات محور تطبيق بدائل السجون على البناء الاقتصادي للأسرة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١١	تساعد العقوبات البديلة على الاستقرار الوظيفي للمحكومين	٤,٣٧٧	١,٠٢٩	مرتفع
٢٠	تسهم العقوبات البديلة في توفير المخصصات المالية لتأهيل المساجين وأفراد أسرهم في المشاريع الإنتاجية	٤,٣٢١	١,٠٢٤	مرتفع
١٩	تسهم العقوبات البديلة في تقليل الأعباء المالية على أسر المساجين المترتبة على تكاليف الزيارات للسجون	٤,٢٨٩	١,٠١٩	مرتفع
١٢	تسهم العقوبات البديلة في تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر المحكومين	٤,٢٥٦	١,٠٤٤	مرتفع
١٣	تساعد العقوبات البديلة على تعليم المحكومين وأفراد أسرهم مهناً وأعمالاً تحسن أوضاعهم الاقتصادية	٤,٢٥٥	٠,٩٥٦	مرتفع
١٧	تسهم العقوبات البديلة في توفير النفقات على الرعاية اللاحقة للمساجين وأسرهم	٤,٢٠١	١,٠٣٠	مرتفع
١٦	تسهم العقوبات البديلة في توفير السكن اللائق لأسر السجناء	٤,١٣٨	١,١٠٩	مرتفع
١٤	تساعد العقوبات البديلة على انخراط المساجين وأفراد أسرهم بالمشاريع الإنتاجية في الدولة	٤,١٣٥	١,١٣٦	مرتفع
١٨	تساعد العقوبات البديلة على تقليل الاعتماد على الأم والأولاد في توفير نفقات الأسرة	٤,١٣٠	١,١٣٢	مرتفع
١٥	تساعد العقوبات البديلة على التقليل من اعتماد أسر السجناء على طلب المساعدات المالية من الغير	٣,٧٧٤	١,٣٥٠	مرتفع
	الاتجاه العام	٤,١٨	٠,٨٨	مرتفع

في الترتيب الثاني بدرجة مرتفعة الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير المخصصات المالية اللازمة لتأهيل المساجين وأفراد أسرهم في العمل المشاريع الإنتاجية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٢١ بانحراف معياري ١,٠٢٤، وفي الترتيب الثالث الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في تقليل الأعباء المالية على أسر المساجين المترتبة من تكاليف الزيارات للسجون"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٨٩ بانحراف معياري ١,٠١٩، وفي الترتيب الرابع الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر المحكومين"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٥٦ بانحراف معياري ١,٠٤٤، وفي الترتيب الخامس الفقرة "تساعد العقوبات البديلة على تعليم المحكومين وأفراد أسرهم مهناً وأعمالاً تحسن أوضاعهم الاقتصادية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٥٥ بانحراف معياري ٠,٩٥٦، وفي الترتيب السادس الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير النفقات على الرعاية اللاحقة للمساجين وأسرهم"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٠١ بانحراف معياري ١,٠٣٠، وجاء في الترتيب السابع الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير السكن اللائق لأسر السجناء"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١٣٨ بانحراف معياري ١,١٠٩، وفي الترتيب الثامن الفقرة "تساعد العقوبات البديلة على انخراط المساجين وأفراد أسرهم بالمشاريع الإنتاجية في الدولة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١٣٥ بانحراف معياري ١,١٣٦، وفي الترتيب التاسع الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في تقليل الاعتماد على الأم والأولاد في توفير نفقات الأسرة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١٣٠ بانحراف معياري ١,١٣٢، وفي الترتيب العاشر بدرجة مرتفعة الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في التقليل من اعتماد أسر السجناء على طلب المساعدات المالية من الغير"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,٧٧٤ بانحراف معياري ١,٣٥٠، وفي الترتيب الحادي عشر بدرجة مرتفعة الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير المخصصات المالية لتأهيل المساجين وأفراد أسرهم في العمل المشاريع الإنتاجية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٢١ بانحراف معياري ١,٠٢٤، وفي الترتيب الثاني بدرجة مرتفعة الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير المخصصات المالية اللازمة لتأهيل المساجين وأفراد أسرهم في العمل المشاريع الإنتاجية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٢١ بانحراف معياري ١,٠٢٤، وفي الترتيب الثالث الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في تقليل الأعباء المالية على أسر المساجين المترتبة من تكاليف الزيارات للسجون"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٨٩ بانحراف معياري ١,٠١٩، وفي الترتيب الرابع الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر المحكومين"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٥٦ بانحراف معياري ١,٠٤٤، وفي الترتيب الخامس الفقرة "تساعد العقوبات البديلة على تعليم المحكومين وأفراد أسرهم مهناً وأعمالاً تحسن أوضاعهم الاقتصادية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٥٥ بانحراف معياري ٠,٩٥٦، وفي الترتيب السادس الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير النفقات على الرعاية اللاحقة للمساجين وأسرهم"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٠١ بانحراف معياري ١,٠٣٠، وجاء في الترتيب السابع الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير السكن اللائق لأسر السجناء"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١٣٨ بانحراف معياري ١,١٠٩، وفي الترتيب الثامن الفقرة "تساعد العقوبات البديلة على انخراط المساجين وأفراد أسرهم بالمشاريع الإنتاجية في الدولة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١٣٥ بانحراف معياري ١,١٣٦، وفي الترتيب التاسع الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في تقليل الاعتماد على الأم والأولاد في توفير نفقات الأسرة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١٣٠ بانحراف معياري ١,١٣٢، وفي الترتيب العاشر بدرجة مرتفعة الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في التقليل من اعتماد أسر السجناء على طلب المساعدات المالية من الغير"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,٧٧٤ بانحراف معياري ١,٣٥٠، وفي الترتيب الحادي عشر بدرجة مرتفعة الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في توفير المخصصات المالية لتأهيل المساجين وأفراد أسرهم في العمل المشاريع الإنتاجية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٢١ بانحراف معياري ١,٠٢٤.

(الجبران)؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٠ بانحراف معياري ١,٠٢، وفي الترتيب الثامن الفقرة "تسهم العقوبات البديلة على تقبل أسر المساجين في المناسبات الاجتماعية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٠ بانحراف معياري ١,٠٠، وفي الترتيب التاسع الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في زيادة انتماء وولاء أسر المسجونين للدولة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٩ بانحراف معياري ١,٠٥، وفي الترتيب العاشر الأخير بدرجة مرتفعة الفقرة "تسهم العقوبات البديلة في حماية أفراد أسر المسجونين من العنف الأسري"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١٥ بانحراف معياري ١,٢٤.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني (ما انعكاس تطبيق بدائل السجون على البناء الاقتصادي للأسرة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟):

ومن أجل إجابة هذا السؤال أوجدت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، حول انعكاس تطبيق بدائل السجون على البناء الاقتصادي للعائلة، والجدول رقم (٧) يبين هذه النتائج.

تشير النتائج في الجدول (٧) إلى أن درجة انعكاس تطبيق بدائل السجون على البناء الاقتصادي للعائلة جاءت بصورة إيجابية وبدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٤,١٨، بانحراف معياري (٠,٨٨). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسط (٤,٣٧٧) حداً لأعلى منسوب الفقرة رقم (١١) والوسط (٣,٧٧٤) حداً لأدنى منسوب الفقرة رقم (١٥).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور، أن تطبيق بدائل السجون يسهم في الاستقرار الوظيفي للمحكومين، وأنها جاءت من أهم الانعكاسات الإيجابية على البناء الاقتصادي للعائلة، في الترتيب الأول بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٣٧٧ بانحراف معياري ١,٠٢٩، وجاء

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث (ما انعكاس تطبيق بدائل السجون على أمن العائلة ووقايتها من الجريمة من

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لانعكاس فقرات محور تطبيق بدائل السجون على أمن أسر المساجين ووقايتها من الجريمة

رقم الفقرة	الفقرة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستوى
٢١	تسهم العقوبات البديلة على المحافظة على الاستقرار الأمني لأسر السجناء في المجتمع	١,٠٧٧	٤,٢٨٠	مرتفع
٢٢	تسهم العقوبات البديلة في الوقاية من الجرائم في المجتمع	١,٠٤١	٤,١٨٤	مرتفع
٢٨	تسهم العقوبات البديلة في شعور المجرمين بجدوى استقامته وبعدهم تفكيره في ارتكاب الجريمة.	١,١٠٨	٤,١١٣	مرتفع
٢٤	تسهم العقوبات البديلة في شعور أسر المساجين باهتمام المجتمع وبكفالتهم حقوقيا وهي بمثابة دعوة إلى الابتعاد عن الجريمة	١,٢٣٦	٤,٠٨٠	مرتفع
٢٣	تساعد العقوبات البديلة على وقاية المجرمين من العودة للجريمة	١,١٧٦	٤,٠٦٧	مرتفع
٢٠	تسهم العقوبات البديلة في تعديل الأنماط السلوكية السلبية للمجرمين	١,١٨٩	٤,٠٥٤	مرتفع
٢٧	تسهم العقوبات البديلة في التأكيد أمن المجتمع من خلال توفير إجراءات المراقبة الدائمة للمجرمين	١,١١٨	٤,٠٥٠	مرتفع
٢٦	تسهم العقوبات البديلة في توسم الأمانة في المجرمين مما يعزز من حفاظهم على قوانين وأنظمة المجتمع	١,٢١٠	٤,٠٤٦	مرتفع
٢٩	تسهم العقوبات البديلة في تشكل رد فعل إيجابي للمجرمين تجاه مجتمعهم	١,١٥٧	٤,٠٢٨	مرتفع
٢٥	تسهم العقوبات البديلة في منح المجرمين الثقة التي يحاولون أن يكونوا أهلا لها بإيجابيتهم نحو مجتمعهم	١,٣٠٩	٤,٠٢٤	مرتفع
	الاتجاه العام	٠,٩٤	٤,٠٩	مرتفع

وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟):

السلوكية السلبية للمجرمين؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٠٥٤ بانحراف معياري ١,١٨٩، وجاء في الترتيب السابع الفقرة تسهم العقوبات البديلة في تأكيد أمن المجتمع من خلال توفير إجراءات المراقبة الدائمة للمجرمين؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٠٥ بانحراف معياري ١,١١٨، وفي الترتيب الثامن الفقرة تسهم العقوبات البديلة في توسم الأمانة في المجرمين مما يعزز من حفاظهم على قوانين وأنظمة المجتمع؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٠٤٦ بانحراف معياري ١,٢١٠، وفي الترتيب التاسع الفقرة تسهم العقوبات البديلة في تشكل رد فعل إيجابي للمجرمين تجاه مجتمعهم؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٠٢٨ بانحراف معياري ١,١٥٧، في الترتيب العاشر الأخير بدرجة مرتفعة الفقرة تسهم العقوبات البديلة في منح المجرمين الثقة التي يحاولون أن يكونوا أهلا لها بإيجابيتهم نحو مجتمعهم؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٠٢ بانحراف معياري ١,٣٠٩.

ومن أجل إجابة هذا السؤال أوجدت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، حول انعكاس تطبيق بدائل السجون على أمن أسر المساجين ووقايتها من الجريمة، والجدول رقم (٨) يبين هذه النتائج.

تشير النتائج في الجدول إلى أن درجة انعكاس تطبيق بدائل السجون على أمن العائلة ووقايتها من الجريمة جاءت بصورة إيجابية وبدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٤,٠٩، بانحراف معياري (٠,٩٤). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة إلى مضامين الفقرات بين الوسط (٤,٠٣) حداً لأعلى منسوب الفقرة رقم (٢١) والوسط (٤,٠٢٤) حداً لأدنى منسوب الفقرة رقم (٢٥).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور أن تطبيق بدائل السجون يسهم في المحافظة على الاستقرار الأمني لأسر السجناء في المجتمع، وأنها جاءت من أهم الانعكاسات الإيجابية على البناء الأمني والوقائي للعائلة، في الترتيب الأول بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٢٨٠ بانحراف معياري ١,٠٧٧، وجاء في الترتيب الثاني بدرجة مرتفعة الفقرة تسهم العقوبات البديلة في الوقاية من الجرائم في المجتمع؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١٨٤ بانحراف معياري ١,٠٤١، وفي الترتيب الثالث الفقرة تسهم العقوبات البديلة في شعور المجرمين بجدوى استقامته وبعدهم تفكيره في ارتكاب الجريمة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,١١٣ بانحراف معياري ١,١٠٨، وفي الترتيب الرابع الفقرة تسهم العقوبات البديلة في شعور أسر المساجين باهتمام المجتمع وبكفالتهم حقوقيا وهي بمثابة دعوة إلى الابتعاد عن الجريمة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٠٨٠ بانحراف معياري ١,٢٣٦، وفي الترتيب الخامس الفقرة تسهم العقوبات البديلة على وقاية المجرمين من العودة للجريمة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٤,٠٦٧ بانحراف معياري ١,١٧، وفي الترتيب السادس الفقرة تسهم العقوبات البديلة في تعديل الأنماط

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع (ما معوقات تطبيق بدائل السجون من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟):
ومن أجل إجابة هذا السؤال أوجدت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق بدائل السجون، والجدول رقم (٩) يبين هذه النتائج.
تشير النتائج في الجدول أن مستوى المعوقات التي تواجه تطبيق بدائل السجون جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٣,٠٣٦، وانحراف معياري (٠,٨٥). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة إلى مضامين الفقرات بين الوسط (٣,٢٢٦) حداً لأعلى منسوب الفقرة رقم (٦) والوسط (٢,٧٠٣) حداً لأدنى منسوب الفقرة رقم (٢).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور أن جميع الفقرات جاءت بمستوى متوسط، مما يشير إلى أنه لا يوجد معوقات كبيرة لتطبيق بدائل السجون وأنه من السهل التغلب عليها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ تبين أن عدم وجود جهة

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لفقرات محور معوقات تطبيق بدائل السجن

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
٦	عدم وجود جهة متخصصة تتابع تنفيذ العقوبات البديلة	٣,٣٢٦	١,١٢٤	متوسط
٥	قلة توفر أشخاص مؤهلين علمياً ومتخصصين لتطبيق العقوبات البديلة	٣,٢٨٥	١,٠٧٠	متوسط
٤	تفتح العقوبات البديلة مجالاً للقضاء لتطبيق العقوبات البديلة بين المحكومين بمزاجية	٣,٢٢٨	١,١٥٨	متوسط
٧	صعوبة مراقبة المحكوم عليهم من قبل الجهات الرقابية	٣,١٠٥	١,٠٩٧	متوسط
٣	عدم اقتناع بعض رجال القضاء بالأخذ بالعقوبات البديلة	٣,٠٦٣	١,٠٣٥	متوسط
١	عدم الثقة في بدائل العقوبات البديلة	٣,٠٢٨	١,١٧٣	متوسط
١٠	الخوف من ردة فعل المجني عليهم يحول دون تطبيق العقوبات البديلة	٣,٠٠٨	١,٠٨٧	متوسط
٩	العقوبات البديلة لا تحقق الردع الكافي للمجرمين	٢,٨٢٩	١,١٧٥	متوسط
٨	العقوبات البديلة لا تحقق العدالة الجنائية في المجتمع	٢,٧٩١	١,١٢٣	متوسط
٢	العقوبات البديلة لا تفي بمعاقبة المجرم وردعه	٢,٧٠٣	١,١١٧	متوسط
	الاتجاه العام	٣,٠٣٦	٠,٨٥	متوسط

جدول (١٠) التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو البدائل التي يؤيدونها بدل عقوبة السجن

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك*)	النسبة (%)	الترتيب
١	دفع الغرامات المالية	١٢٥	٢٨	١
٢	المصادرة والإتلاف والتغريم	٣٦	٦	٥
٣	الهجر والتشهير	١٧	٤	٨
٤	الإفراج الشرطي (تقيد الحرية بشروط والتزامات)	١٠٢	٢٣	٢
٥	نظام شبه الحرية (العمل خلال ساعات النهار خارج المؤسسة الإصلاحية والعودة إليها بعد انتهاء ساعات العمل)	٧٠	١٦	٣
٦	المنع من السفر والإقامة الجبرية	٢٥	٥	٦
٧	الإدانة وتأجيل تنفيذ الحكم (وقف تنفيذ الحكم مع المراقبة)	٤٥	١٠	٤
٨	النفي والتغريب	١٣	٣	٩
٩	إزالة الضرر وتعويض المجني عليه	٢٥	٥	٧

الفقرة ٣,٠٠ بانحراف معياري ١,٠٨، وفي الترتيب الثامن الفقرة "العقوبات البديلة لا تحقق الردع الكافي للمجرمين"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٢,٨٢٩ بانحراف معياري ١,١٧٥، وفي الترتيب التاسع الفقرة "العقوبات البديلة لا تحقق العدالة الجنائية في المجتمع"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٢,٧٩١ بانحراف معياري ١,١٢٣، وفي الترتيب العاشر والأخير بدرجة متوسطة الفقرة "العقوبات البديلة لا تفي بمعاقبة المجرم وردعه"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٢,٧٠٣ بانحراف معياري ١,١١٧.

وتظهر النتائج في الجدول رقم (١٠) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البدائل التي يؤيدونها بدل عقوبة السجن؛ إذ جاء في الترتيب الأول عقوبة "دفع الغرامات المالية" وبنسبة ٢٨,٠٠٪، وفي الترتيب الثاني عقوبة "الإفراج الشرطي (تقيد الحرية بشروط والتزامات)" وبنسبة ٢٣,٠٠٪، وفي الترتيب الثالث عقوبة "نظام شبه الحرية (العمل خلال ساعات النهار خارج المؤسسة الإصلاحية والعودة إليها بعد انتهاء ساعات العمل)" وبنسبة ١٦,٠٠٪، وفي الترتيب الرابع عقوبة "الإدانة وتأجيل تنفيذ الحكم (وقف تنفيذ الحكم مع المراقبة)" وبنسبة ١٠,٠٠٪، وفي الترتيب الخامس عقوبة "المصادرة والإتلاف والتغريم" وبنسبة ٦,٠٠٪، في الترتيب السادس عقوبة

متخصصة تتابع تنفيذ العقوبات البديلة"، هو من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق بدائل السجن في المجتمع، وجاء في الترتيب الأول بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,٣٢٦ بانحراف معياري ١,١٢٤، وجاء في الترتيب الثاني بدرجة متوسطة الفقرة "قلة توفر أشخاص مؤهلين علمياً ومتخصصين لتطبيق العقوبات البديلة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,٢٨٥ بانحراف معياري ١,٠٧٠، وفي الترتيب الثالث الفقرة "تفتح العقوبات البديلة مجالاً للقضاء لتطبيق العقوبات البديلة بين المحكومين بمزاجية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,٢٢٨ بانحراف معياري ١,١٥٨، وفي الترتيب الرابع الفقرة "صعوبة مراقبة المحكوم عليهم من قبل الجهات الرقابية"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,١٠٥ بانحراف معياري ١,٠٩٧، وفي الترتيب الخامس الفقرة "عدم اقتناع بعض رجال القضاء بالأخذ بالعقوبات البديلة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,٠٦٣ بانحراف معياري ١,٠٣٥، وفي الترتيب السادس الفقرة "عدم الثقة في بدائل العقوبات البديلة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,٠٢٨ بانحراف معياري ١,١٧٣، وجاء في الترتيب السابع الفقرة "الخوف من ردة فعل المجني عليهم يحول دون تطبيق العقوبات البديلة"؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه

جدول (١١) التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة تأثير العقوبات البديلة على البناء العائلي

الترتيب	تأثير سلبي	تأثير إيجابي	العقوبات البديلة	الرقم
٦	٩٥	١٤٤	العدد	١
	٣٩,٧٥	٦٠,٢٥		
٤	٨٠	١٥٩	العدد	٢
	٣٣,٤٧	٦٦,٥٣		
٩	١٩٩	٤٠	العدد	٣
	٨٣,٣٢	١٦,٦٨		
١	٣٩	٢٠٠	العدد	٤
	١٦,٢٢	٨٣,٦٨		
٢	٦٥	١٧٤	العدد	٥
	٢٧,٢٠	٧٢,٨٠		
٣	٧٧	١٦٢	العدد	٦
	٣٢,٢٢	٦٧,٧٨		
٥	٨٧	١٥٢	العدد	٧
	٣٦,٤٠	٦٣,٦٠		
٨	١٥٠	٨٩	العدد	٨
	٦٢,٧٦	٣٧,٢٤		
٧	١١٥	١٣٤	العدد	٩
	٤٨,١٢	٥١,٨٨		
—	٣٧,٢٢	٦٢,٧٦	النسبة	المستوى العام لتأثير العقوبات البديلة

السالبة للحرية اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً على البناء العائلي في المجتمع السعودي، ويعد الكشف عن آراء المساجين نحو بدائل السجون هو الهدف الرئيس الثاني للدراسة، وقد عرض الباحث نتائج هذه الدراسة في الفصل الرابع منها، ولتحقيق أهدافها اعتمد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة التي تكونت من ٢٣٩ من النزلاء المحكومين بالسجن في سجون منطقة القصيم، وقد تبين من نتائج الدراسة الميدانية ما يلي:

١- أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة، أن نحو ٩٠٪ من أفراد عينة الدراسة يقعون في الفئات العمرية المحصورة بين (١٨- ٤٥) سنة، مقابل ١٠٪ للذين يقعون في الفئات العمرية الأخرى. وأن أكثر أفراد العينة الدراسية هم من فئة المتزوجين بنسبة ٦٥,٣ ٪، وأن نحو ٦٦ ٪ منهم يقل دخلهم الشهري عن ٢٠٠٠ ريال، وأن نحو ٦٠ ٪ من أفراد عينة الدراسة من المستويات التعليمية المنخفضة، وأن نحو ٢٥ ٪ من العاطلين عن العمل. وتشير هذه النتائج بشكل واضح إلى أن معظم المسجونين أفراد عينة الدراسة هم من الفئات العمرية الشابة والمتزوجة والفقيرة ومن المستوى التعليمي المنخفض. وعند ربط هذه النتائج مع الوضع الأسري للمساجين يمكن الحكم على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الأسر، خصوصاً بعد سجن رب الأسرة؛ إذ إنها في الأصل أسر فقيرة مع وجود رب الأسرة في البيت، فكيف سيكون حال هذه الأسر في حال غياب رب الأسرة ولفترات طويلة في السجن عند افتراض أنه العائل الوحيد للأسرة وأن لديه أطفالاً صغاراً بحاجة للرعاية والتربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الأسرة للأبناء؛ إذ تعد من العوامل الرئيسة التي تؤثر في تكوين شخصيتهم وتتحكم في سلوكهم وتوجيههم؛ ففيها يمارس الابن تجاربه الأولى ومنها

"المنع من السفر والإقامة الجبرية" وبنسبة ٥,٠٠ ٪، وفي الترتيب الأخير عقوبة "النفي والتغريب" وبنسبة ٣,٠٠ ٪.

٢- النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة نحو "درجة تأثير العقوبات البديلة المقترحة في حال تطبيقها على البناء الأسري لأسر المساجين):

ومن أجل إجابة السؤال أوجدت التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة تأثير العقوبات البديلة المقترحة في حال تطبيقها على البناء الأسري لأسر المساجين، في جدول رقم (١١).

تظهر النتائج في الجدول درجة تأثير العقوبات البديلة حسب أهميتها على البناء العائلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية والتأثير الإيجابي على البناء العائلي عقوبة "الإفراج الشرطي (تقيد الحرية بشروط والتزامات)" بنسبة تأييد ٨٣,٦٨ ٪، وفي الترتيب الثاني عقوبة "نظام شبه الحرية (العمل خلال ساعات النهار خارج المؤسسة الإصلاحية والعودة إليها بعد انتهاء ساعات العمل بنسبة تأييد ٧٢,٨٠ ٪، وفي الترتيب الثالث تأثير عقوبة "المنع من السفر والإقامة الجبرية" بنسبة تأييد ٦٧,٧٨ ٪، وفي الترتيب الرابع تأثير عقوبة "المصادرة والإتلاف والتغريم" بنسبة تأييد ٦٦,٥٣ ٪، وفي الترتيب الخامس تأثير عقوبة "الإدانة وتأجيل تنفيذ الحكم (وقف تنفيذ الحكم مع المراقبة)" بنسبة تأييد ٦٣,٦٠ ٪، وفي الترتيب السادس تأثير عقوبة "دفع الغرامات المالية" بنسبة تأييد ٦٠,٢٥ ٪، وفي الترتيب الأخير عقوبة "الهجر والتشهير" بنسبة ١٦,٦٨ ٪.

مناقشة النتائج

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تعرف انعكاسات تطبيق العقوبات

الأسري، وتساعد العقوبات البديلة على حماية أسر المسجونين من آثار الوصم الاجتماعي، وفي توفير المناخ الملائم لأفراد أسر المسجونين ليصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع، وفي حماية أفراد أسر المسجونين من التشرد والفقر والحرمان، وفي تغيير نظرة المجتمع السلبية لأسر المسجونين. وتوافق هذه النتائج دراسة (سلام، ١٩٩٧) ودراسة (شكري، ١٩٩٩)، اللتين أشارتا إلى أن أسر المساجين تتعرض للتفكك بسبب الحكم على الأب بالسجن وابتعاده عن الأسرة، وما ينجم عن ذلك من انهيار وحدة الأسرة وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية فيها. ويشير (الخثعمي، ٢٠٠٨) إلى أهمية الاتجاه نحو تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية، للوقاية من المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها أسر المساجين، وللمساعدة على تلبية احتياجات الأسرة. وفي هذا تأكيد تفريد العقوبة ونظرية الدفاع الاجتماعي، أي ضرورة مراعاة ظروف الجاني الشخصية والأسرية من جهة وحماية المجتمع من جهة أخرى. وتشير هذه النتائج إلى أن بدائل السجون تسهم في التقليل من الآثار السلبية، والمخاطر الحقيقية التي تعاني منها أسر المساجين، وتؤثر على الأسرة وتوق من تقدمها وتطورها على كافة الأصعدة؛ إذ إن العلاقات الأسرية الحسنة تترك آثارا ايجابية على أفراد الأسرة، مما يساهم في نمو العلاقات الاجتماعية والأسرية بشكل أفضل ويفسح المجال لإبداع الأفراد في هذه الأسر في جوانب الحياة المختلفة.

٥- أظهرت نتائج الدراسة أن درجة انعكاس تطبيق بدائل السجون على البناء الاقتصادي للعائلة، جاءت بصورة إيجابية وبدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٤,١٨. وتبين من النتائج أن تطبيق بدائل السجون يسهم بدرجة كبيرة في الاستقرار الاقتصادي للعائلة من خلال الاستقرار الوظيفي للمساجين، وفي توفير المخصصات المالية اللازمة لتأهيل المساجين وأفراد أسرهم في العمل بالمشاريع الإنتاجية، وفي تقليل الأعباء المالية على أسر المساجين المترتبة من تكاليف الزيارات للسجون، وفي تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر المحكومين، وفي توفير السكن الملائم لأسر المساجين، وفي انخراط المساجين وأفراد أسرهم بالمشاريع الإنتاجية في الدولة، وفي تقليل الاعتماد على الأم والأولاد في توفير نفقات الأسرة وطلب المساعدات المالية من الغير. ويتأكد من العرض السابق مدى أهمية تطبيق بدائل السجون على البناء الاقتصادي للعائلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وتلتقي هذه النتائج وما أشارت إليه دراسة (القهوحي، ٢٠٠٢) و(التويجري، ٢٠١١)، من أن أهم الآثار السلبية الاقتصادية لأسر المسجونين، فقدان السجين عمله، مما يعني انقطاع المورد المالي لأفراد أسرته وتعرضهم للمشكلات الاقتصادية. وفي هذا الصدد أظهرت دراسة (رشاد ومصطفى، ٢٠٠٨) ودراسة باسكلا وآخرين (Paschal, et.al, 2003) أن المشكلات الاقتصادية التي تواجهها أسر المساجين لها أثرها في تهيئة الظروف التي تؤدي بأفراد الأسرة إلى الانحراف، فضيقة الموارد الاقتصادية وعدم قدرة الأسرة على إعالة نفسها مما يدفعها إلى الاعتماد على المعونة والصدقة في ظروف تتيح لأفراد الأسرة فرصا مواتية لارتكاب الجريمة والانحراف.

يستمد خبراته وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ والصواب. ومن أهم مظاهر تفكك الأسرة التفكك المادي الذي يراد به غياب أحد الوالدين أو كليهما معا في نطاق الأسرة، وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، نستطيع أن ندرك المشكلات المختلفة التي تعصف بأسر المساجين ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الأبناء واستقرارهم النفسي والاجتماعي. وتظهر بوادر الانحلال الوظيفي الأسري من مصدرين: أولهما التفكك الأسري، وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية. وتؤكد الإحصاءات الحديثة أن الصلة وطيدة بين التفكك الأسري المادي وبين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها الأسرة؛ فقد أظهرت الدراسات المتعلقة في هذا الشأن، مثل دراسة (سعدون، ٢٠١١)، ودراسة (رشاد و مصطفى، ٢٠٠٨)، أن معظم الجرمين والأطفال المجرمين ينتمون إلى أسر مفككة.

٢- أظهرت نتائج الدراسة أن نحو ٤٨ ٪ من أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب السوابق الذين سبق أن دخلوا السجن، مما يشير إلى ارتفاع نسبة العودة لدى المساجين ذلك بسبب إخفاق عقوبة السجن في أداء دورها المأمول، وتبين من النتائج أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة ٤١,٤ ٪ من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال (السرقة، وحياسة وشراء المسروقات، والاحتيايل، والإضرار بأموال الغير، وتحرير شيكات من غير رصيد، وإساءة الائتمان). وتشير هذه النتائج إلى أثر عقوبة الحبس على المساجين من حيث العودة للجريمة، ولتنوع الجرائم المرتكبة التي ترتبط بالعوز الاقتصادي لهم مما دفعهم إلى ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم. وتلتقي هذه النتائج وما أشارت إليه دراسة (التويجري، ٢٠١١) ودراسة (المجالي، ٢٠١١)، من أن الوضع الاقتصادي السيئ من أهم العوامل التي تدفع إلى السلوك الإجرامي، وسواء في ذلك الفقر وانخفاض الدخل والاضطراب الاقتصادي وعدم الشعور بالأمن.

٣- أظهرت نتائج الدراسة أن ٦٣ ٪ من المساجين أفراد عينة الدراسة يزورهم في السجن الأهل والعائلة، وأن نسبة كبيرة من المساجين ٧٥ ٪ يسعدون بهذه الزيارات. وتشير هذه النتائج إلى أهمية الرعاية اللاحقة للمسجونين وأسرهم، التي تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف سواء المباشرة أو غير المباشرة وهي جميعا تركز على مجموعة من المبادئ، من أهمها ربط السجين بأسرته وأهله باعتبار أن هذا الشخص سيعود مرة أخرى إلى الارتباط بهم بعد انقضاء فترة العقوبة؛ ومن ثم يجب تيسير وسائل اتصال المسجونين بأسرهم عن طريق الزيارات والاتصالات الهاتفية وغيرها.

٤- أظهرت نتائج الدراسة أن درجة انعكاس تطبيق بدائل السجون على البناء الاجتماعي للعائلة بصورة إيجابية جاءت بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٤,٣٢. وتبين من النتائج أن تطبيق بدائل السجون يسهم بدرجة كبيرة في الاستقرار الأسري والوقاية من التفكك

الرابع "صعوبة مراقبة المحكوم عليهم من قبل الجهات الرقابية"، وفي الترتيب الخامس "عدم اقتناع بعض رجال القضاء بالأخذ بالعقوبات البديلة"، وتوالت بقية المعوقات: عدم الثقة في بدائل العقوبات البديلة، والخوف من ردة فعل المجني عليهم يحول دون تطبيق العقوبات البديلة، وأن العقوبات البديلة لا تحقق الردع الكافي للمجرمين، وأن العقوبات البديلة لا تحقق العدالة الجنائية في المجتمع. وفي الترتيب العاشر والأخير بدرجة متوسطة الفقرة "العقوبات البديلة لا تفي بمعاينة الجرم وردعه"، إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٢,٧٠٣. ويشير الباحث إلى أنه كان متوقفاً أن تكون النتائج على هذا المحور أعلى مما عليه، إلا أنه يبدو أن استجابات معظم أفراد الدراسة جاءت متأثرة بتعلقهم بتطبيق بدائل السجون عليهم، وأن آراءهم نحو معوقات تطبيقها على أرض الواقع كانت متساهلة.

٨- أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بآراء أفراد عينة الدراسة نحو البدائل المتاحة التي يؤيدون تطبيقها بدل عقوبة السجن، أن عقوبة "دفع الغرامات المالية" جاءت بالترتيب الأول كعقوبة يفضلونها على عقوبة السجن بنسبة ٢٨,٠٠٪، وفي الترتيب الثاني عقوبة "الإفراج الشرطي (تقييد الحرية بشروط والتزامات)" بنسبة ٢٣,٠٠٪، وفي الترتيب الثالث عقوبة "نظام شبه الحرية (العمل خلال ساعات النهار خارج المؤسسة الإصلاحية والعودة إليها بعد انتهاء ساعات العمل)" بنسبة ١٦,٠٠٪، وفي الترتيب الرابع عقوبة "الإدانة وتأجيل تنفيذ الحكم (وقف تنفيذ الحكم مع المراقبة)" بنسبة ١٠,٠٠٪، وفي الترتيب الخامس عقوبة "المصادرة والإتلاف والتغريم" بنسبة ٦,٠٠٪، وفي الترتيب السادس عقوبة "المنع من السفر والإقامة الجبرية" بنسبة ٥,٠٠٪، وفي الترتيب الأخير عقوبة "النفي والتغريب" بنسبة ٣,٠٠٪. ويفسر الباحث وجود تأييد مرتفع لتطبيق بدائل السجون عليهم، بجديّة استعدادهم لمعاملة تطبيق هذه العقوبات، وأنهم يعانون من حياة السجن أشد المعاناة؛ إذ بلغت نسبة المؤيدين لتطبيق بدائل السجون نحو ٩٨٪ من أفراد عينة الدراسة.

٩- بينت النتائج أن درجة تأثير العقوبات البديلة التي يفضلونها حسب أهميتها على البناء العائلي جاءت بدرجة مرتفعة؛ إذ جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية والتأثير الإيجابي على البناء العائلي، عقوبة «الإفراج الشرطي (تقييد الحرية بشروط والتزامات) بنسبة تأييد ٨٣,٦٨٪، وفي الترتيب الثاني عقوبة "نظام شبه الحرية (العمل خلال ساعات النهار خارج المؤسسة الإصلاحية والعودة إليها بعد انتهاء ساعات العمل)" بنسبة تأييد ٧٢,٨٠٪، وفي الترتيب الثالث عقوبة "المنع من السفر والإقامة الجبرية" بنسبة تأييد ٦٧,٧٨٪، وفي الترتيب الرابع عقوبة "المصادرة والإتلاف والتغريم" بنسبة تأييد ٦٦,٥٣٪، وفي الترتيب الخامس عقوبة "الإدانة وتأجيل تنفيذ الحكم (وقف تنفيذ الحكم مع المراقبة)" بنسبة تأييد ٦٣,٦٠٪، وفي الترتيب السادس عقوبة "دفع الغرامات المالية" بنسبة تأييد ٦٠,٢٥٪، وفي الترتيب الأخير عقوبة "الهجر والتشهير" بنسبة ١٦,٦٨٪. وبينت النتائج أن آراء عينة الدراسة

٦- أظهرت نتائج الدراسة أن درجة انعكاس تطبيق بدائل السجون على أمن العائلة ووقاية أفرادها من الجريمة والانحراف، جاءت بصورة إيجابية وبدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٤,٠٩، وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور، أن تطبيق بدائل السجون يسهم في المحافظة على البناء العائلي لأسر المساجين في المجتمع، وأنه من أهم الانعكاسات الإيجابية على البناء الأمني والوقائي لهذه الأسر. وتبين من النتائج أن العقوبات البديلة تسهم في وقاية أسر المساجين من الجرائم وتعديل الأنماط السلوكية السلبية للمجرمين، وفي شعور رب الأسرة وأفرادها بجدوى استقامتهم وبعدم تفكيرهم في ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها. وتسهم أيضاً في شعور أسر المساجين باهتمام المجتمع وبكفالتهم حقوقياً، وهي بمثابة دعوة إلى الابتعاد عن الجريمة وتشكيل رد فعل إيجابي تجاه مجتمعهم ومنحهم الثقة للعمل بإيجابية نحو مجتمعهم. ويرى الباحث أن هذه النتائج جاءت نتيجة مباشرة للأثر الإيجابي لبدايل السجون على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسر المساجين، الأمر الذي انعكس على أمن العائلة ووقايتها من الانحراف والجريمة، وأن تطبيق بدائل يعمل على حماية أسر المساجين من الانحراف والجريمة. وتؤكد هذه النتيجة أن الضرر الناتج عن تفكك الروابط والعلاقات الأسرية بسبب سجن رب الأسرة، قد يؤدي إلى ازدياد معدلات المجرمين والجرائم في المجتمع، مما يؤكد أن غياب رب الأسرة هو أحد بل من أهم الأسباب المؤدية إلى التفكك الاجتماعي، وظهور ما يسمى بالبيوت المحطمة، ومن ثم ظهور الانحراف بين أفرادها أسلوب حياة. وفي هذا الصدد أشارت دراسة (الشنقيطي، ٢٠١١)، إلى أن الدول التي قطعت أشواطاً طويلة في استخدام بدائل العقوبات السالبة للحرية، لم يؤد استخدامها فيها إلى أية زيادة في معدلات الجريمة فيها، إلا أن حداثة استخدام البدائل في الدول العربية قد لا يسمح لها بالوصول إلى مثل هذه النتائج الآن، وبخاصة أنه لم تتم دراسات معمقة في هذا الموضوع. وتلتقي هذه النتائج ونظريات الدفاع الاجتماعي التي ترى أن الهدف الذي تسعى إليه تدابير الدفاع الاجتماعي، هو تأهيل المجرم وأسرته باعتبار أن التأهيل هو السبيل الوحيد لحماية المجتمع وحماية المجرم نفسه وأسرته على حد سواء من الإجرام.

٧- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تواجه تطبيق بدائل السجون جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ٣,٠٣٦، وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور، أن "عدم وجود جهة متخصصة تتابع تنفيذ العقوبات البديلة"، هو من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق بدائل السجون في المجتمع، وجاء في الترتيب الأول بدرجة متوسطة، وفي الترتيب الثاني "قلة توفر أشخاص مؤهلين علمياً ومتخصصين لتطبيق العقوبات البديلة"، وفي الترتيب الثالث "تفتح العقوبات البديلة مجالاً للقضاء لتطبيق العقوبات البديلة بمزاخية بين المحكومين"، وفي الترتيب

آل مضواح، مضواح بن محمد، (٢٠٠٩). المنفعة المستقبلية للعقوبات الجنائية من منظور اجتماعي، دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

آل مضواح، مضواح بن محمد، (٢٠١٢) العقوبات السالبة للحرية، مفهومها وفلسفتها، بحث مقدم لندوة بدائل العقوبات السالبة للحرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة بدائل العقوبات السالبة للحرية بالتعاون مع إدارة السجون الجزائرية، في الفترة ١٠-١٢-٢٠١٢م.

الأمم المتحدة، (٢٠٠٩) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩م، متوفر عبر موقع الرابط - www.un.org

البطوش، حنين عبد السلام، (٢٠٠٨). اتجاهات العاملين والنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن نحو العقوبات السالبة للحرية- دراسة مقارنة، جامعة مؤتة: رسالة ماجستير غير منشورة، الكرك، الأردن.

التويجري، أسماء عبد الله (٢٠١١)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائذات للجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

حسني، محمود نجيب، (١٩٧٣). علم العقاب، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الخشعي، صالح، (٢٠٠٨). وجهة الضبط والاندفاعية لدى المتعاطين وغير المتعاطين للهيروين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

الذيابي، حجاب، (٢٠٠١). بدائل السجون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية، الرياض.

رشاد، عبد اللطيف ومديحة مصطفى، (٢٠٠٨) الاتجاهات المجتمعية نحو أسر السجناء والمحتجزين بين السلم والعنف، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة، مصر.

الزواهري، عمر عبد الله (٢٠١٣). العنف داخل مراكز الإصلاح والتأهيل أسبابه وأنماطه، دار الحامد للنشر، عمان، الاردن.

زيد، محمد إبراهيم، (١٩٨٠)، علم الإجرام والعقاب، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

السراج، عبود، (١٩٨٣) علم الإجرام وعلم العقاب، منشورات جامعة الكويت، الكويت.

سعدون، نوري، (٢٠١١) العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب

نحو طريقة معاملة العائلة لأفراد عينة الدراسة في حال تطبيق العقوبات البديلة المقترحة، كانت إيجابية بشكل عام، إذ بلغت نسبة التأييد للمعاملة الودية والعادية لهم ٥٥,٦٪، ٢٤,٧٪ على الترتيب، مقابل ٣,٨٪، ١٠,٩٪ على الترتيب للمعاملة التي تتسم بالنفور والإهمال. أما بالنسبة للأقارب فبلغت نسبة التأييد للمعاملة الودية والعادية لهم ٤٥,٦٪، ٣١,٤٪ على الترتيب، مقابل ٦,٧٪، ٩,٦٪ على الترتيب للمعاملة التي تتسم بالنفور والإهمال. أما بالنسبة للأصدقاء فبلغت نسبة التأييد للمعاملة الودية والعادية لهم ٣٧,٧٪، ٢٨,٩٪ على الترتيب، مقابل ١١,٧٪، ١٣,٠٪ على الترتيب للمعاملة التي تتسم بالنفور والإهمال. أما بالنسبة لمعاملة الزملاء في العمل فبلغت نسبة التأييد للمعاملة الودية والعادية لهم ٣١,٨٪، ٣٤,٧٪ على الترتيب، مقابل ٧,٩٪، ١٨,٤٪ على الترتيب للمعاملة التي تتسم بالنفور والإهمال.

التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي بما يلي:

١- العمل على إجراء المزيد من الدراسات الميدانية المتعلقة بدائل العقوبات السالبة للحرية وانعكاس تطبيقها على النواحي المختلفة للمساجين وأسره في مختلف الدول العربية، لإيجاد إطار عملي مشترك يمكن من خلاله إيجاد الآليات المناسبة لتطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية.

٢- العمل على تكوين رأي عام لقبول بدائل العقوبات السالبة للحرية من خلال وسائل الإعلام، وضرورة إبراز مدى فاعليتها في حماية أسر المساجين من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترتبة على سجن رب الأسرة، وتوفير الاقتناع التامة بجدوى تطبيقها.

٣- ضرورة العمل على تخطي العقوقات التي تواجه تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية، ووضع ضوابط وشروط واضحة لرجال القضاء، تخلو من الاضطراب وغيره من السلبيات، بحيث يتم سن قوانين تتضمن مواد توجب استخدام البدائل كلما كان ذلك ممكناً.

٤- سن قوانين جديدة تجيز تطبيق بدائل للعقوبات السالبة للحرية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لأسر السجناء.

٥- العمل على تطوير بدائل جديدة للعقوبات السالبة للحرية تستهدف إحداث تكيف وتوافق نفسي واجتماعي للجاني وأسرته، وأن تسهل على الجناة الاستمرار في أعمالهم ومهنتهم، وأن تساعدهم على الاستمرار في دورهم الاجتماعي والأسري وكسب قوتهم وقوت أسرهم بطرق شريفة.

المراجع

ابن منظور، محمد بن مكرم، (١٩٧٩). لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

أحمد، فؤاد عبد المنعم، (٢٠١٢) مفهوم العقوبة وأنواعها في الأنظمة المقارنة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة، جدة، السعودية.

غريب، سيد أحمد، (١٩٩٥) دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

القريشي، غني ناصر، (٢٠١١) علم الجريمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

القهوجي، علي عبدالقادر، (٢٠٠٢). أصول علمي الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت.

الكساسبة، فهد يوسف، (٢٠١٠). وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

لاحق، حظيه لاحق محمد، (٢٠١٣) بدائل العقوبات السالبة للحرية: دراسته تطبيقية على سجن النساء بمدينة أربا في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة نايف للعلوم الأمنية السعودية.

المجالي، توفيق، (٢٠١١). بدائل العقوبات السالبة للحرية من وجهة نظر القضاة والمحامين في الأردن، دراسة ميدانية لمحافظة العاصمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الكرك، جامعة مؤتة، الأردن.

مهنا، عطية، (٢٠٠٣) مشكلة ازدحام السجون، دراسة مقارنة، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية: المجلة الجنائية القومية، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول، القاهرة.

نمور، محمد سعيد، (٢٠٠٤). دراسات في فقه القانون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات، محمد عبد الله، (٢٠٠٩). أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز، (٢٠٠٦). آراء القضاة والعاملين في السجون نحو البدائل الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، السعودية.

المراجع الأجنبية

Beccaria, Cesara (1964) On Crimes and Punishment: Trans. Henry Paolucci. Indianapolis: Bobbs-Merrill, Indiana. http://books.google.jo/books/about/Contemporary_Theories_about_the_Family_R.html

Kempianen, John (2003). Juvenile Delinquency. Botbury Publishing Company. L.A California.

Marion. Kevin & Sims. Crissy(2003). Recidivism Among

الجرائم، مجلة جامعة الرمادي الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد (٤)، ص ص ١٣٢-١٥٩، جامعة الأنبار، العراق.

سلام، إيهاب، (١٩٩٧) تأثير الاعتقال أو السجن على أسر السجناء والمعتقلين، مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، القاهرة، مصر.

السمري، عدلي، (٢٠٠٩) علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

السمري، عدلي، وطلعت لطفي، وآمال عبد الحميد، وعائدة عبد الفتاح، (٢٠١٠)، علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشنقيطي، محمد عبد الله (٢٠١١) أنواع العقوبات البديلة التي تطبق على الكبار، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة، جدة، السعودية.

الضحيان، سعود بن ضحيان، (٢٠٠١). أثر البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات العقابية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.

طالب، أحسن، (٢٠٠٢)، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط٢، الرياض، السعودية.

عبد الستار، فوزية، (١٩٨٥). مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة للنشر، ط٥، بيروت، لبنان.

عبد الستار، فوزية، (١٩٩٢). مبادئ علم العقاب، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.

العنتلي، جاسم بن راشد الخديم، (٢٠٠٠) بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدى، دراسة مقارنة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

العوا، محمد سليم، (١٩٩٨) في أصول النظام الجنائي الإسلامي، ط٢، دار المعارف، ص ٧٢، القاهرة، مصر.

العوجي، مصطفى، (١٩٩٣)، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.

غانم، عبد الله عبد الغني، (١٩٩٤) علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الجريمة و المجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

Federal Probationers: Predicting Sentence Violations.
Federal Probation. Volume 67. Issue 1. pp3136-
Michel, Foucault (1993) . Alternative To Prison. New York.
pp 6668-.

Paschal. J, Ringwalt Ch., & Ringwalt R., (2003). Effect Of
Parenting Father Absence And Affiliation With Delinquent
Behavior Among African American Male Adolescents,
Adolescence, Spring. Vol 38 No 149 PP. 1520-.

Sack, W (1976) Risk Resources to change in hinter contested
culture community , Dialogue, Vol. 5, No 4, PP 4464-.

Schneller, D., (1975) Prisoners Family, Study of Some Social
and Psychological Effects on Incarnations on Family on
Negro Prisoners, Criminology, , Vol. 6, No 12, PP 121176-.